

## الوسيط في المذهب

\$ النظر الثاني في الرضخ .  
وهو قدر من المال تقديره إلى رأي الإمام بشرط أن لا يزيد على سهم رجل من الغانمين بل  
ينقص كما ينقص التعزير من الحد .  
ومصرفه العبيد والصبيان المراهقون والنساء .  
والكفار الذين حضروا الواقعة فليس لهم رتبة الكمال حتى يدخلوا في القسمة .  
وفي المحل الذي يخرج منه ثلاثة أقوال .  
أحدها أنه من أصل الغنيمة تقديماً على الكل كأجرة النقل والحمل .  
والثاني أنه من خمس الخمس كالنقل على الرأي الأصح .  
والثالث وهو الأقيس أنه من الأخماس الأربعة لأنه سهم من الغنيمة استحقاقه بشهود الواقعة  
لكنه دون سائر السهام \$ فرع .  
الكافر إذا حضر بغير إذن الإمام أو حضر بأجرة قدرها الإمام فلا شيء له من الرضخ وللأمام  
أن يستأجر أهل الذمة بشيء من المال .  
فأما العبد إذا حضر استحق الرضخ مأذوناً كان من جهة السيد أو الإمام أو لم يكن قاتل أو  
لم يقاتل .  
وكذا النساء والصبيان واعتبار الإذن في حق الكافر لأنه متهم